الأتراك والعرب: حسابات مركبة وملتبسة

د. محمد نور الدين

أكاديميّ* وباحث من لبنان

* أستاذ التاريخ واللغة التركية / الجامعة اللبنانية

اذا كانت العلاقات بين العرب والأتراك تضرب عميقاً في التاريخ فإنها لم تعرف يوماً مساراً ثابتاً. من مرحلة الهيمنة التركية من خلف الستار في أواخر العهد العباسي إلى ظهور دولة السلاجقة على أقسام من الجغرافيا العربية، وصولاً إلى بزوغ عهد السيطرة العثمانية على امتداد أربعمئة عام بين 1516 - 1918.

غير أن ما كان بعد هذا التاريخ، أختلف جذرياً عن كل ما سبقه. لم تعد العلاقات بين قوميتين مسلمتين في أطار دولة الأمة الدينية، بل غارت في خيارات متباينة في معظم الاتجاهات والخيارات. لم يكن مصطفى كمال (اتاتورك) استمراراً للخيط الاسلامي، الذي تقاطعت فيه المراحل السابقة للدول التي شادها الأتراك، بل كان نقطة تحول في خيارات سياسية وايديولوجية وحضارية.

أرسى اتاتورك للمرة الأولى، المبدأ العلماني ركيزة رسمية للدولة واستقى من الثقافة الغربية الأوروبية تحديداً بساطاً للسلوكيات الاجتماعية. ومع خلفائه كان التحول يحفر أعمق في تجذير انتماء تركيا السياسي والأمني والعسكري للغرب، مع الاعتراف بدولة اسرائيل عام1949، والانضمام إلى حلف شمالي الأطلسي عام 1952، ثم الانخراط العضوي في حلف بغداد والمواقف المتعارضة في غالبيتها مع حركات التحرر العربية.

أرسى اتاتورك للمرة الأولى، المبدأ العلماني ركيزة رسمية للدولة، واستقى من الثقافة الغربية الأوروبية تحديداً بساطاً للسلوكيات الاجتماعية. ومع خلفائه كان التحول يحفر أعمق في تجذير انتماء تركيا السياسي والأمني والعسكري للغرب، مع الاعتراف بدولة اسرائيل عام1949، والانضمام إلى حلف شمالي الأطلسي عام 1952

ومع أن تركيا الحديثة عرفت «طفرات» انفتاح على العالم العربي، ولاسيما مع وجود

اتجاهات اسلامية في بعض الحكومات الائتلافية (السبعينات والتسعينات)، غير أن التحول الأكبر جاء في عهد حزب العدالة والتنمية، الذي وصل إلى السلطة عام 2002، وتمكن من الحكم منفرداً، عبر السيطرة على البرلمان والحكومة، ومن بعد ذلك رئاسة الجمهورية. وما لبثت الإصلاحات السياسية التي بدأها منذ وصوله، أن طالت كل مراكز ومؤسسات القوى المتعارضة، مع سياساته بما فيها القضاء والاستخبارات وأخيراً المؤسسة العسكرية، التي انتهى نفوذها السياسي بشكل شبه كامل في استفتاء 12 أيلول/سبتمبر 2010.

مع حزب العدالة والتنمية، شهدت تركيا رؤية جديدة لموقعها ومكانتها ودورها على الصعيدين الإقليمي والدولي، وكان للعالم العربي والاسلامي موقع مركزي من سياسات الانفتاح التركية الجديدة، انطلاقاً من خلفية دينية تقول بالمشترك التاريخي والحضاري للعرب والأتراك، ولاسيما خلال العهد العثماني، ونجح حزب العدالة والتنمية خلال سنوات قليلة، في إعادة تموضع تركيا الثقافي والسياسي، ولتتحول الصورة النمطية السلبية لتركيا في عيون العرب، من تلك المعادية للإسلام والعرب إلى صورة فيها الكثير من عوامل الإعجاب والتعاطف.

غير أنه مع بداية ما سمّي في تركيا بـ «الربيع العربي»، وربما قبل ذلك ببعض الوقت، كانت العلاقات التركية - العربية تدخل مرحلة جديدة نتيجة السياسات المرتبكة في البداية، ومن ثم المنحازة لأطراف عربية دون اخرى، وهو ما ظلل هذه العلاقات بإشكاليات جديدة، خصوصاً مع عودة انبعاث النظرة لدى فئات عربية، قومية أساساً، إلى صورة تركيا «العثمانية»، وتلك التي سادت خلال الحرب الباردة مع تحالفها الذي لم تنكره، بل جاهرت به النخبُ الاسلامية - العلمانية الحاكمة في تركيا، واعتبار أن موقع تركيا هو في «البلوك الغربي».

لا تعفي سياسات حزب العدالة والتنمية المنفتحة على العرب والمسلمين، كما العودة مع بدء الثورات العربية، إلى خيار التحالف مع الغرب، أنها تقاطعت مع لحظة ضعف عربي غير مسبوق. فقرار غزو العراق جاء أيضاً بغطاء عربي، وحروب إسرائيل ضد لبنان وغزة، لم تأخذ في الاعتبار وجود (كتلة) عربية على مسرح التاريخ.

هذا التجاهل لا تستقيم النظرة إليه، إلا باعتبار أنه نتاج استقالة العرب ب بأطيافهم السياسية كلّها عن دورهم التاريخي، الذي جعل عوامل الطاقة الكامنة لديهم كافة، من موقع جغرافي ستراتيجي وثروات طبيعية وموارد طاقة هائلة ودينامية سكانية، غير

◀

موظفة بل معطلة بالكامل.

في خضمّ الصراع على الإمساك بناصية التاريخ، كانت الفرصة متوفرة لملء (الفراغ العربي) من كل القوى الناهضة الاقليمية والدولية، من الولايات المتحدة إلى الصين ومن روسيا إلى إيران و..تركيا.

في خضمّ الصراع على الإمساك بناصية التاريخ، كانت الفرصة متوفرة لملء (الفراغ العربي) من كل القوى الناهضة الاقليمية والدولية، من الولايات المتحدة إلى الصين ومن روسيا إلى إيران و..تركيا

يوفّر المشترك التاريخي والثقافي والجغرافي عوامل نفسية ومساندة للتعاون، لكن عندما تشوب هذا الموروث، مجموعة من العوامل الإشكالية، التي تصل أحياناً إلى حد الاتهام بالغدر أو التعاون مع العدو، وعندما لا تلعب الرابطة الدينية دوراً في تجاوز مشكلات حيوية (المياه على سبيل المثال)، فإن العلاقات لن ترسو على بر أمان، وتحتاج إلى أطر جديدة (تنظمها)أكثر من أن تكون تحالفية. فكيف بالاندماجية

يحتاج العرب إلى الخروج من دائرة «الاتكال» والتطلع إلى الخارج، سواء البعيد منه أو القريب. لم يعد إزاء العرب منذ انتهاء عصرهم الذهبي قبل ألف سنة، سوى الالتفات إلى داخلهم وإلى عناصر حيويتهم، لا يحتاج العرب إلى «استيراد» نماذج الآخرين،حتى «الاستلهام» بات يقارب معنى الاستنساخ.

لم يخرج لا العرب ولا الأتراك حتى الآن من « دائرة » الشبهات والشكوك» في النظرة المتبادلة. ويمكن عزو هذه الدائرة إلى عوامل متعددة منها:

- الموروث التاريخي:لم تفلح اربعمئة سنة من «العيش المشترك»، في تشكيل بيئة ولا بيئة فكرية صلبة توحّد ولا تفرّق، تعزز الثقة لا تقتلعها، ما كان ممكناً وقف مسار تاريخي «طبيعي» في تظهير النزعة القومية، التي طبعت الحراك الفكري والسياسي في أوروبا وانتشاره في بقية العالم. المجتمعات العربية لم تكن استثناء، مع ذلك «تساهل» العرب في رفض الانفصال على أساس قومي عن السلطنة، وكان العرب آخر قومية تنفصل عن اسطنبول ومع ذلك وصف قوميو وطورانيو السلطنة الموقف العربي على أنه خيانة وغدر.

كان العرب اخر قومية تنفصل عن اسطنبول ومع ذلك وصف قوميو وطورانيو السلطنة الموقف العربي على أنه خيانة وغدر

وبعد نحو قرن تقريباً على بداية النزعة الطورانية، لم يستطع خلفاء «الاتحاد والترقي» بكل اتجاهاتهم العلمانية والإسلامية، سواء من خلال الدور التركي في المنطقة العربية

«من خارجها»، كما كان خلال الحرب الباردة، أو «من داخلها»، كما في عهد حزب العدالة والتنمية. إن يبدد ما يلصق بالدور التركي من نزعة عثمانية من عهد طورغوت أوزال (1983-1993) باعث هذه النظرة، إلى أردوغان (2002) «وريث العثمانيين والسلاجقة» بتعبيره هو في ربيع 2011.

في المقابل لم تغادر بعد صورة «العثماني»، المسؤول عن التخلف المشرقي، الذهنية العربية. ومع أن جانباً كبيراً من هذه الصورة واقعي، فإنها لم تقتصر على الجناح العربي من السلطنة، بل كانت تطال الجناح البلقاني والقلب الأناضولي. وكان التخلف «سمة طبيعية» لمرحلة تقهقر السلطنة، تبعاً للقانون الخلدوني في نهوض الدول واحتضارها، مقابل ارتقاء القوى الأوروبية مع مرحلة الثورة الصناعية.

وبعد الطلاق العربي التركي عام 1918، تواصل «الانفصال الذهني» مع تأسيس أتاتورك للجمهورية، واعتماده العلمانية أحد أسس النظام الجديد. ومع أن بذور الفكر العلماني كانت تتحرك في عصر النهضة في المنطقة العربية، لكنها لم تكن كافية لتعيد إنتاج فكر عربي علماني صلب، قادر على أن يتقبل فكرة تحول الدولة من الطابع الديني إلى طابع جديد، يبعد الدولة والقوانين عن المؤثرات الدينية.

وقد عادت الإشارة إلى هذه النقطة، لتشكل استمراراً للتباين والثقة بين تركيا وبعض التيارات الدينية في العالم العربي، ومنها الإخوان المسلمين في مصر، عندما رفضوا في مطلع أيلول/سبتمبر 2011، دعوة رئيس الحكومة التركية رجب طيب أردوغان، ومن القاهرة بالذات، اعتماد العلمنة في النظام، وكانت اجابتهم ألا يتدخل أردوغان في الشؤون الداخلية لمصر. فكانت التجربة العلمانية في تركيا، رغم كل تطبيقاتها المشوّهة والناقصة، تضيف بذلك، حجراً آخر على بناء التباين العربي - التركي، أو على الأقل بين النموذج التركي العلماني والتيارات الإسلامية، الوازنة في العالم العربي.

أولاً: الخيارات السياسية

مع انبثاق الدولة - الأمة في تركيا، ذهنياً مع جمعية الاتحاد والترقي، وكيانياً مع تأسيس الجمهورية عام 1923، ومع توزع العرب كيانات تحت الانتدابين الفرنسي والانكليزي، ولاحقاً مع استقلالات ما بعد الحرب العالمية الثانية، كانت اصطفافات العرب والأتراك، تنحو أيضاً في اتجاهات متعارضة، إذ تحالفت تركيا مع فرنسا لسلخ لواء الاسكندرون من سوريا عام 1939، ومن ثم تعترف بإسرائيل عام 1949، أي بعد

سنة واحدة على قيامها، وتنضم إلى حلف شمال الأطلسي عام 1952، وتنخرط في حلف بغداد وتقاوم الحركة القومية العربية الناصرية والعلمانية وصولاً إلى معارضة استقلال الجزائر في الأمم المتحدة. ولم تتغير السياسات التركية حتى مع انتهاء الحرب الباردة عندما وقعت الاتفاقية العسكرية الأخطر مع الدولة العبرية في 23 شباط/فبراير 1996.

لم تتغير السياسات التركية حتى مع انتهاء الحرب الباردة عندما وقعت الاتفاقية العسكرية الأخطر مع الدولة العبرية في 23 شباط/فبراير 1996

ومع وصول حزب العدالة والتنمية، كان التحول الأكبر في السياسة الخارجية التركية في الانفتاح على العالم العربي والاسلامي لكن في الممارسة العملية لم تغادر تركيا المنظومة الأطلسية، ولا المعسكر الغربي وجاءت الثورات العربية لتؤكد ذلك.

على سبيل المثال لم تتغير طبيعة مشكلة المياه بين تركيا وكل من سوريا والعراق. المياه التي شاء طورغوت أوزال بمشاريع السدود العشرين، بل أكثر على نهري دجلة والفرات، أن يحبسها عن البلدين العربيين، دخلت في ترجمة وظيفتها الكاملة في نهاية التسعينات. وكانت من أهم عوامل الشقاق العربي- التركي. وللمفارقة لم تتغير وظيفة السدود هذه في حبس المياه عن دمشق وبغداد من مرحلة الحكومات ذات الطابع العلماني إلى مرحلة الحكومات ذات الطابع الإسلامي المتمثلة بعهد حزب العدالة والتنمية.

أيضاً استمرت الخيارات التركية في عهد الحكومات ذات الطابع الاسلامي على ما كانت عليه في عهد الحكومات العلمانية. ومن أبرز النماذج على ذلك الخيارات في السياسة الخارجية، عندما قال وزير الخارجية التركي احمد داود أوغلو، «إن تركيا أخذت مكانها في المعسكر الغربي» (صحيفة الزمان 2011/10/5)، وترجم ذلك في الموافقة على نشر الدرع الصاروخي في ملاطية وسط تركيا، الذي فيه استهداف مباشر للدول التي تعارض السياسات الأميركية واسرائيل .كما مشاركة تركيا في حملة حلف شمال الأطلسي على ليبيا بعد ترددها في البداية.

في ظل استمرار الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة وهضبة الجولان وعدم عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم، والاحتضان الغربي الكامل للسياسات الإسرائيلية، يصبح الانحياز إلى المعسكر الغربي، بهذه الطريقة عامل تباين مع «الشارع العربي».

لقد تحسنت الصورة المتبادلة للعربي والتركي إلى حد ما في السنوات الأخيرة. لكن عودة الاستقطاب الحاد في الخطاب السياسي التركي، لصالح الانخراط في السياسات العربية لا يتيح استمرار التحسن في النظرة المتبادلة بين العرب والأتراك.

* * *

ينتمي العرب والأتراك إلى حوض جغرافي وحضاري مشترك تنتمي اليه أيضاً مكونات اجتماعية وحضارية أخرى. وإذا كانت الجغرافيا قدراً يوجب على كل الأطراف التأقلم معها والعمل بشروطها فإن الخصوصيات غير المشتركة لا تلغي تصليب كل ما يقع تحت عنوان الموروث المشترك من جهة والمصالح المشتركة من جهة أخرى.

وإذا كانت تركيا تبدو على أنها حسمت خياراتها في إقامة الدولة العلمانية والديموقراطية في الداخل مع كل ما يتوجب على الأتراك أن يواصلوه لاستكمال النواقص، وهي لا تزال كثيرة وعميقة وجدية جداً، في هذا النموذج. وإذا كانت تركيا قد حسمت خياراتها، بأن تكون «لاعباً - رأساً» في المنطقة، من خلال موقعها في التحالف مع الغرب والانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، فإن الكرة في الحقيقة هي في الملعب العربي بلا اشتباه.

لقد غاب العرب عن مسرح التاريخ منذ ألف عام وذابت حركات التحرر العربية في شعار أولوية فلسطين على متطلبات التنمية والديموقراطية والحريات، وحفر الاستبداد والنظريات الشمولية عميقاً في الذات العربية

يغيب كل شيء عن المدرّب العربي، غياب كامل للأهداف والاستراتيجيات وتقويم القدرات وآليات توظيفها. لقد غاب العرب عن مسرح التاريخ منذ ألف عام وذابت حركات التحرر العربية في شعار أولوية فلسطين على متطلبات التنمية والديموقراطية والحريات. لقد حفر الاستبداد والنظريات الشمولية عميقاً في الذات العربية، فغابت القدرة على الابداع. والحيثيات التاريخية لم تتغير منذ نشأة الصراعات بين البشر والأمم. الفراغ يملؤه القوي. ونحن العرب نمثل للأسف، أكثر من فراغ.

إن عودة العرب إلى ذاتهم ودورهم وموقعهم في النظامين الإقليمي والدولي، ومن خلال عناوين الحرية والعدالة والديموقراطية والوحدة وفلسطين، واستقلال القرار وتوفر الإرادة السياسية، وحدها التي تجعل منهم، قوة مؤثرة ولاعباً رئيساً ورقماً أكثر من صعب، في التوازنات والصراعات على مسرح التاريخ. وهي أيضاً وحدها التي توفر أرضية سليمة ومتوازنة ومتكافئة في علاقاتهم مع الأتراك وغير الأتراك.

◄

رغم كل ذلك لم ييأس العرب ولا الأتراك، في أحلك الظروف، من محاولات إيجاد مشترك يمكن الانطلاق منه والبناء عليه، ولو في الحدود الدنيا. فتعددت الحوارات والمؤتمرات في السنوات العشرين الماضية بل وقبل ذلك. وإذا كان يسجل أن الجانب العربي كان المبادر دائماً إلى طرح مشاريع الندوات والمؤتمرات، فإنما لأنه لا يزال الأكثر إيماناً، بضرورة العمل المشترك بين جميع المكونات الأصلية لهذه المنطقة المشرقية العريقة والمهمة والحيوية.

وقد نجحت سياسات تركيا الجديدة في المجال العربي لعوامل متعددة منها:

1 - إن شعارات تركيا الجديدة تنتمي إلى هوية المنطقة وقيمها، بعدما كان الخطاب التركي قولاً وعملاً في المرحلة السابقة أنموذجاً للشراكة مع خصوم الأمة.

2 - لأن العرب وجدوا في خطاب حزب العدالة والتنمية، ولا سيما بالنسبة للقضية الفلسطينية شريكاً جديداً، يخفف من صعوبات المرحلة التي يمرون فيها فتلقفوه بالإيجاب.

3 - نجحت السياسات التركية لأنها وجدت مجالاً عربياً خالياً ينتظر من يملؤه، وشعوباً محبطة تبحث عن بطل جديد. وكما وجد العرب هذا البطل في جمال عبد الناصر في الخمسينات والستينات، وفي السيد حسن نصرالله بعد التحرير عام 2000، وانتصار تموز عام 2006، فهم أيضاً وجدوه، رغم فوارق الدور الكبيرة، في رجب طيب أردوغان في وقفة دافوس وأسطول الحرية (رغم أن أسطول الحرية لم يكن من تنظيم حزب العدالة والتنمية، بل من الأصوليين الإسلاميين، ولا سيما حزب السعادة واليساريين).

نجحت السياسات التركية لأنها وجدت مجالاً عربياً خالياً ينتظر من يملؤه، وشعوباً محبطة تبحث عن بطل جديد. وقد وجد العرب هذا البطل في جمال عبد الناصر في الخمسينات والستينات، وفي السيد حسن نصرالله بعد التحرير عام 2000، وانتصار تموز عام 2006

4 - لم يكن الحياد التركي بين البلدان العربية وحده كافياً لتفسير الترحيب بصورة تركيا ودورها.

فالانقسام العربي ورغبة كل طرف، في أن يكسب تركيا إلى جانبه ضد الآخر، كان أيضاً من عوامل التهافت على كسب الود التركي، وتعزيز مكانتها في الواقع العربي.

لكن يجب الملاحظة هنا، أن هذا الاعتبار يحمل مخاطر سلبية على العلاقات بين تركيا والأطراف العربية عند أول تحد حقيقي، وهو ما أعتقد، إنه حصل مع بدء موجة الاضطرابات في الشارع العربي.

ثانياً: سياسات مركبة

لكن تركيا اتبعت مقابل مواقفها «المبدئية» هذه، سياسات مركبة وذات أوجه متعددة تجاه الثورات العربية، كل بلد حالة مستقلة عن الآخر. والثابت من متابعة المواقف التركية من الثورات في العالم العربي، إن تركيا ترى في نفسها لاعباً من حقه أن يتدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية، من منطلق أن استقرارها يهم تركيا، وأنها تسدي النصح لا الإملاء. بل إن أردوغان اعتبر ما يجري في سوريا مثلاً، جزءاً من «السياسة الداخلية» التركية، وليس من سياستها الخارجية.

تجد تركيا في نفسها القوة والقدرة على التغيير، وأحياناً الممارسة، عما تتطلع اليه في أول تجربة عملية لها في التعامل مع الدول العربية والأنظمة تحديداً. وإذا كان هذا دأب الدول الكبرى، فإن سلطة حزب العدالة والتنمية، باتت تنظر إلى الآخرين ولا سيما القريبين منها، وبتحديد أكثر العرب، على أنها أيضاً لاعب كبير.

لعل إحساس تركيا (الوهمي في جزء كبير منه)، بوجود فائض قوة لديها وفائض ثقة بالنفس، هو ما يدفعها أحياناً للتصدي لملفات أكبر من قدرة ديبلوماسيتها، ومن قدرة تركيا نفسها الفعلية على القيام بها، وهو ما أوقع تركيا في ارتباكات، بل إلى إخفاقات في أكثر من ملف من ليبيا والبحرين إلى سوريا.

لعل احساس تركيا (الوهمي في جزء كبير منه)، بوجود فائض قوة لديها وفائض ثقة بالنفس، هو ما يدفعها أحياناً للتصدي لملفات أكبر من قدرة ديبلوماسيتها، ومن قدرة تركيا نفسها الفعلية على القيام بها

أيضاً فائض القوة هذا جعل تركيا أحياناً تمارس سياسة اللعب على توازنات القوة بين الدول العربية، كما داخل كل دولة، ما اعتبر أحياناً، بأنه تدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية.وهو ما ستكون له آثار سلبية على صورة تركيا ودورها في المنطقة العربية. لذا لم تمارس تركيا إزاء الحراكات الشعبية العربية دوراً متوازناً.

لقد سعت انقرة خلال السنوات القليلة الماضية من خلال سياسة تعدد البعد وتصفير المشكلات، لتكون محوراً قائماً بذاته، فنسجت أفضل العلاقات مع كل المختلفين عنها ومعها، من سوريا إلى العراق وإيران وروسيا وقبرص، وحتى أرمينيا كادت تحدث خرقاً معها.

لكن إذا نظرنا اليوم إلى مشهد الجوار التركي، لوجدنا أنه عاد إلى دائرة التسعينات، وتحولت سياسة «صفر» مشكلات إلى سياسة «صرف» مشكلات أيْ كلها مشكلات.

◄

ما الذي يفسر تضحية تركيا بكل إنجازات السنوات الماضية؟ومن أجل أي هدف؟ وأين موقع إيران من الاستهداف التركي؟

1 - إن سياسة تركيا الخارجية في السنوات التي تلت وصول حزب العدالة والتنمية لم تحِدْ في العمق عن ارتباطها بالمحور الغربي. وإذا كانت تنجح في الخروج أحياناً على هذا الارتهان، فإنما من باب التكتيك المتفق عليه مع واشنطن أو تحسين موقع. وإذا فكرت يوماً في تجاوز السقف المرسوم لحسابات «العنفوان الوطني والقومي»، فسريعاً ما كان يتم تذكيرها بالليونة أحياناً أوبالقوة (حادثة اسطول الحرية) أحياناً أخرى، بأنها لا تزال جزءاً من التحالف الغربي. كلام داود أوغلو في تشرين الأول 2011، إن تركيا جزء من البلوك الغربي، وكلام الرئيس عبدالله غول بأن العلاقات التركية - الأميركية ممتازة، كما ليس في أي وقت، يختصر هذا العامل. نصب رادارات الدرع الصاروخي في ملاطية ترجمة عملية لذلك. ومن ذلك أيضاً المشاركة بقوات حلف شمال الأطلسي في أفغانستان، وغزو ليبيا، رغم أن قرارات مجلس الأمن لم تجز استخدام القوة هناك. كذلك عدم فرض انقرة فيتو على انضمام إسرائيل إلى منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي، وموافقة انقرة على تعيين انديرس فوغ راسموسين أميناً عاماً لحلف الأطلسي، وهو بطل قضية الرسوم الكاريكاتورية المسيئة للإسلام. مجرد أمثلة على أن تركيا بلد يقع تحت الوصاية الأميركية، كما رأى حرفياً علي بولاتش الكاتب الاسلامي التركي، المؤيد لحزب العدالة والتنمية، والمنتقد سياسته الخارجية الجديدة.

2 - لم تنجح تركيا في الدخول إلى المنطقة العربية إلا من خلال التعاون مع مختلفين عنها. لكنه دخول يحصر تركيا في دور «الشريك الإقليمي القوي» بالتوازن مع إيران اللاعب الإقليمي القوي الآخر.

الثورات العربية في تونس ومصر وتغيير النظام في ليبيا بقوة الأطلسي، ووصول الإسلاميين، ضغط في اتجاه تغيير التكتيك التركي من التعاون مع مختلفين، إلى محاولة التفرد بزعامة المنطقة، لتكون اللاعب الأقوى، وليست مجرد لاعب قوي بين لاعبين أقوياء.

الثورات العربية في تونس ومصر وتغيير النظام في ليبيا بقوة الأطلسي، ووصول الإسلاميين، ضغط في اتجاه تغيير التكتيك التركي من التعاون مع مختلفين، إلى محاولة التفرد بزعامة المنطقة لتكون اللاعب الأقوى، وليست مجرد لاعب قوي بين لاعبين أقوياء. يتطابق هدف كسر المحور المقابل (إيران وسوريا والعراق ولبنان)، مع هدف واشنطن في كسر المحور المعادي

لباسانها، وفي هذا مصلحة إسرائيلية أكيدة، لكن الأخطر أن أي كسر لهذا المحور سيكون تلقائياً أيضاً لتوازنات مذهبية، ويترجم ذلك من خلال المحور التركي - القطري الذي له طابع سنّي بامتياز، وحيث ارتفع الصوت التركي مباشرة في الحالة السورية، ومهدداً إيران في حالتي لبنان والعراق، إذا استمرا في مقاومة التغيير، بأنها ستواجه فيهما «بلوكا سنياً»، وفقاً لتعبير حرفي من داود أوغلو، مباشرة في أعقاب زيارته إلى طهران، التي سبقت بأيام قليلة زيارته الأخيرة إلى لبنان.

إن سياسة «الحفر في الحساسيات»، وجدت تعبيرات مباشرة لها في خطاب حزب العدالة والتنمية، كما في الداخل التركي تجاه العلويين، كذلك من خلال الإشارات المتكررة لمذهبية الصراع في سوريا وفي العراق، وصولاً إلى اتهام رئيس الحكومة رجب طيب أردوغان لرئيس الوزراء العراقي نوري المالكي، بأنه «يزيد» في محاولة لقلب المعادلة الكربلائية. كما من خلال حديث داود أوغلو عن فشل الإحياء الشيعي، وبدء مرحلة الإحياء السني من خلال الربيع العربي، معطياً أياه من ثمّ طابعاً سنياً.

إن سياسة «الحفر في الحساسيات»، وجدت تعبيرات مباشرة لها في خطاب حزب العدالة والتنمية، كما في الداخل التركي تجاه العلويين، كذلك من خلال الإشارات المتكررة لمذهبية الصراع في سوريا وفي العراق

ترتكب كل الأطراف أخطاء تكتيكية تتعلق بالسيطرة والنفوذ، وهذا طبيعي في سياسات الدول والصراعات. لكن الخطأ الأكبر الذي يحفر عميقاً، ولا يمكن تلافيه بسهولة هو أن تمارس أيُّ دولة أو مجموعة سياسة استئصالية للآخر، من منطلقات إثنية أو دينية أو مذهبية. وهذا يفتح على تحريك حساسيات في منطقة تختزن كل أنواع الحساسيات من كل الأنواع. وربما وقعت تركيا في المحظور، عندما خرجت من أن تكون في الموقع الحذر والوسيط من الصراع القائم في المنطقة، ووقفت إلى جانب طرف عربي وإسلامي دون آخر، فخسرت برأينا، أحدهما ولن تربح الآخر، الذي سيجد نفسه في يوم ما حالما يستعيد دوره وحضوره التاريخيين.◆